الأبعاد الجغرافية للتخطيط الإقليمي

محمد الأمين محمد المصطفي العربي
مدرسة الدكتوراه: المجال- الأرض- السكان
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة انواكشوط العصرية

واكب مفهوم التخطيط الإقليمي قيام الثورة الصناعية ليتجذر في منتصف القرن العشرين كعلم، يشكل بمنهجيته أهم السبل لإقامة التوازن بين احتياجات سكان المجال الجغرافي وموارده، فأصبح على نقيض تلقائية السوق، السبيل الأمثل للتنمية في دول العالم الثالث بعد أن مارسه معظم الدول الغربية. غير أنه، رغم الاعتماد على التخطيط في التنمية وشبه الاتفاق لدى جل الباحثين والمفكرين على فعاليته لبلوغ الأهداف، فإن لآمال المعقودة عليه قد تخيب أحيانا ولا تتحقق الغايات كليا أو جزئيا، مما يولد العديد من التساؤلات حول ضمان جدوائيته ويضع شبه التسليم بفعاليته موضع شك، وقد يرتفع سقف التساؤلات كلما استهدف التخطيط موضوعا حيويا في إقليم جغرافي ذي امكانات محددة.

تنبع أسباب اختيار البحث في موضوع الأبعاد الجغرافية للتخطيط الاقليمي لما لدور استيعاب هذه الأبعاد في انجاح الخطط وتحقيق التنمية المستدامة عموما، ونجاعته خصوصا في تحقيق الأمن الغذائي بالأقاليم ذات الامكانات المحدودة لمواجهة النمو الديمغرافي المتسارع، خاصة بعدما أصبح هذا الغذاء سلاحا لتكميم أفواه الشعوب وفرض إرادة السيطرة الأجنبية على الدول المحتاجة.

كما تكمن أهداف البحث في إثراء المعرفة وتطوير المعلومات والكشف عن ما يمكن أن يساعد في ربط التخطيط بحاضنته الجغرافية لتوفيق إجراءات التهيئة الاقليمية من خلال اختيار منظومة فكرية تترجم واقعيا في مساره من البداية لغاية الأهداف، حيث أنه رغم العديد من الدراسات التي اعتنت بموضوع التخطيط الإقليمي فإن احتمال خيبة الأمل في اكتمال تحقيق الأهداف ما زالت واردة، لتترك باب إثراء البحث مفتوحا للمساهمة في تسليط الضوء على بعض أسباب تباين حصيلة التخطيط وما تثير من إشكالية حول:

- كيف حقق بعض المخططين النجاح بنشاطات اقتصادية اجتماعية معقدة في الوصول إلى الغايات ضمن أقاليم بمقومات محدودة وعجز آخرون؟ وكيف لم ينجز البعض في إقليم أكثر

إمكانات هدفا واحدا أقل تعقيدا؟ وما هي التحسينات المجالية الممكنة لضمان نجاح عملية التخطيط أو الرفع من احتمالات الوصول للغايات؟

يكتسي الموضوع أهميته من ارتباطه بالآمال التنموية والمصيرية للإنسان والتي تتجلى أكثر كلما تعلق موضوع التخطيط الإقليمي بضمان الحاجيات الانسانية الحيوية، المتصاعدةِ مع النمو الديمغرافي، والمستعْصِيَةِ المَنالِ مع محْدودِيةِ إمكاناتِ المجالِ الجغرافي الاقليمي وفي الواقع الحالي للحدود الإقليمية الوطنية، إذ لم تعد هجرة الأوكار حلولا سهلة لدى الإنسان كلما بَخل الوسطُ وأجْدَبَ، فقد تعسرت فرصها لِمَا يُصاحبُها من كوارث، مترتبةٍ على المجازفاتِ غيْرِ المَحسوبَة، وصراعاتٍ يقتضيها دفاعُ سكانِ الإقليم المقصود عن مصالحهم، فقد ضاقتِ الأرضُ بما رحُبَت بسيطرة كلية للجماعات على سطحها، ومن ثم شكّلت التنمية والاستقرار في الإقليم الوطني أخف الأضرار لتأمين الحاجيات.

سنتطرق في البحث باستخدام منهج إقليمي تحليلي إلى الفقرات التالية:

I- أسس التخطيط الاقليمي؛

II- الاهتمامات الجغرافية؛

III- الأبعاد الجغرافية للتخطيط وانعكاساتها؛

IV- خلاصة وتوصيات.

I – أسس التخطيط:

إذا كان الإنسان قد مكث حينا من الدهر رضيعا للطبيعة وما تدره لتأمين قوته، فقدْ علّمَتْهُ التجَارِبُ، وتَمكّنَ يومًا مَا من اكتشافِ الزراعةِ وإقامةِ السدودِ وتخزينِ الحبوبِ، لضمان احتياجاته المعاشِيَة، وتفادي الآثارِ السلبيةِ لتقلباتِ الوسطِ الطبيعي.

إنَّ مجردَ تفكيرِ الإنسانِ آنذاك في واقعِه ومحاولةِ تحسينِه بتدابير رُؤية مُستقبلية، يمثلُ الأبجديات الأولي للتخطيط، على قدر فهمه حينئذ. فغالبا ما تَسبقُ ممارساتُ المفاهيمِ ظهورَ ألفاظِهَا.

مثلت ممارسة الزراعة لضمان الغذاء، من حيث ترتيب عناصر المجال، الأعمالَ الأولى للتهيئة المجالية[1]، والخطوات الأولية للتنمية لزيادة الإنتاج. فجميع الأفكار التي ترجمها الإنسان بأعماله

---

[1] M. Lamotte et Autre, Fondements Rationnels de l'aménagement d'un territoire, PARIS, Masson, 1985, p. 2.

لتغيير نظام عناصر المجال الجغرافي خلال امتهانه للزراعة وغيرها من الحرف، سعيا لتحسين لإنتاج وتوفير الاحتياجات المستقبلية، مَا هِيَ في واقعِها إلا ممارسات لوجهٍ من وجوهِ التخطيطِ، الذي يتجسدُ على المجالِ الجغرافي، بفعلِ التهيئةِ الموجهةِ للتأثيرِ على الظاهراتِ الطبيعية والبشرية، تَطلعًا إلي تنمية الموارد، فالإنسان« قد ظهر على الأرض جغرافيا بطبعه»[1].

أدت محدوديةُ الإمكاناتِ والمواردِ بالأقاليم التي رسُخَت حدودُها، والنموُ السكاني إلى ضخامةِ الأهدافِ التنمويةِ، لكن القفزات العلمية المتلاحقة وما وفرت من آلات متطورة للاستغلال الأنجع للمجالِ، جعلتُ التخطيطَ« ضرورةً لا غنى عنها لتعبئة جميع الطاقات والإمكانيات واستخدام جميع الموارد استخداما أمثلَ، والعملَ على تزايدها مرحلة بعد أخرى لتحقيق الأهداف»[2].

وهكذا في إطار الإقليم، لمحدودية الإمكانات وإلحاح الحاجات المعاشية وغيرها للسكان، يتولد واقع تندرُ فيه اختياراتُ الحلولِ، إلا من خلال التخطيط الإقليمي بكل أبعاده الجغرافية وعلى المجال الجغرافي المستهدف، إذ« لم يكن التخطيط يوما هدفا لذاته، وإنما وسيلة لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف»[3].

1- تعريف التخطيط الإقليمي: التخطيط الإقليمي تركيب لفظي لكلمتي تخطيط وإقليم، وبذلك يتطلب تعريفه تعريفا تفكيكيا لكل كلمة ومن ثم دمج المدلولين.

ا- **التخطيط:**« التخطيط ببساطة هو حالة تدبر وتدبير للحالة الراهنة القائمة بغية تطويرها إلى الأحسن»[4]. «كما أنه وسيلة وأسلوب عمل رتيب منضبط تتعاظم فيه قدرة التنفيذ في مواجهة أي من التحديات طلبا للتفوق وفرض المشيئة»[5].

بهذا المعنى يكون التخطيط مطية لقهر المعوقات المعترضة أمام إرادة الإنسان والدفع بالجهد البشري ضمن إطار منسق، محكم فيه، وموجه نحو مستقبل أفضل. فالتخطيط كما يقول بولندج« سلوك مقيد

---

[1] صلاح الدين على الشامي، الجغرافيا دعامة التخطيط، دار المعارف الإسكندرية، 1990، ص 11.

[2] مختار حمزة، دراسات في التنمية الريفية المتكاملة، مطبعة دار التأليف القاهرة 1977م، ص 4.

[3] إسماعيل صبري عبد الله، نظرات في تجربة التخطيط والتنمية في الوطن العربي والعالم الثالث، منشورات مركز دراسة الوحدة العربية، الطبعة الثانية بيروت، 1985، ص 195.

[4] موسى خميس، مدخل إلى التخطيط، دار الشرق القاهرة 1999، ص 4

[5] صلاح الدين على الشامي، مرجع سابق، ص 102.

بتقدير واع لأحداث المستقبل»[1]. والتخطيط السليم هو« ما يتفق مع المبادئ الاقتصادية والاجتماعية المعقولة»[2].

فالتخطيط إذا يعتمد على توجيهات القائمين عليه، وينبض بعقائدهم ويرتهن بقدراتهم الإبداعية والعلمية على التنبؤ بالمستقبل وتوجيه الأحداث. كما أنه يرتكز على الدراسة العلمية والإحصاءات الدقيقة للإمكانات بغية تحديد كيفية استغلالها بأقل التكاليف، لتحقيق أكثر استفادة أو ربح مادي أو معنوي« لما تتضمنه عملية التخطيط من تخفيض لعنصر الهدر إلى أدنى مستوى ممكن، ومن رفع لمستوى الانتفاع بالموارد إلى أقصى حد ممكن»[3].

تتصف الدراسة العلمية في إطار التخطيط بالأسلوب الرتيب بالاستناد على قاعدة رقمية تراكمية من البيانات، تساعد المخططين على فهم الواقع والتنبؤ بالمستقبل« فالتخطيط عبث إذا لم يكن المخطـــطون على قدر من المعرفة بأوضاع المجتمع وظروفه ونشأتها وعوامل تطورها»[4].

يتضح من التعريفات السابقة أنه مهما تضاءلت الفوارق، لا يوجد تعريف دقيق وشامل للتخطيط، إلا أنه بصورة عامة منهجية وأسلوب علمي ينبني على الدراسة الدقيقة لتحقيق أهداف متوخاة، باقتصاد أكبر في الجهد والوسائل وأكثر مرد ودية. وهو وسيلة فعالة لتحدي المعوقات، وتعاظم الإرادة، كما أنه يرتبط ارتباطا وثيقا بالقائمين.

ب- الإقليم:Territory « الإقليم عبارة تصلح لكل وللكل»[5] وهو تعبير عن« قطعة متميزة من الأرض ولا تعني شيئا آخر خلافا لذلك، إلا إذا أضيفت لها صفة أخرى تضفي عليها مفهوما»[6].

وإقليم ترجمة للكلمة الأجنبية région وتستخدم بمعنى Territoire[7]. وقد عرف أحد معاجم المصطلحات الجغرافية الفرنسية الإقليم بأنه« جزء من اليابسة يتمتع بوحدة نظرا لخصائصه

---

[1] إيدوارد س مايون، التخطيط الاقتصادي، ترجمة عبد الغني، مكتبة المعارف بيروت، 1999، ص 14.

[2] فؤاد محمد الصقار، التخطيط الإقليمي منشأة المعارف الإسكندرية، 1994، ص 158.

[3] بكري جميل ناصر، التخطيط الاقتصادي، مطبعة العين الحديثة 1986، ص 5.

[4] إسماعيل صبري عبد الله، مرجع سابق، ص 196.

[5] J. Beaujeu Garnier Masson, Géographie, Méthode et Perspectives, PARIS 1971, p. 97.

[2] فؤاد محمد الصقار، مرجع سابق، ص 17.

[7] Fondation national pour la traduction, Dictionnaire de géographie (français – arabe). Faculté des sciences humaines et sociales. Tunis sans date, pp. 315-381.

الطبيعية، التاريخية ولإمكاناته الاقتصادية وعند الاقتضاء للإرادة الشرعية للدولة. أما كلمة إقليم جغرافي فتستعمل للدلالة على مساحات متغايرة ومتباينة تميزها صفات واضحة مهما كانت طبيعتها عما يجاورها»[1].

يذهب بلهادي إلى أن الإقليم« وحدة جغرافية منظمة حول حاضرة تسيطر على شبكة حضرية، وله مدلول إضافي ذو صبغة موحدة(طبيعية، تاريخية، ثقافية،... إلخ). ولفظ إقليم ذو استعمال مبهم، فقد يعني منطقة، مجالا، امتدادا أو وحدة إدارية فهو جزء من امتداد الدولة، وقد يشكل الوسط بين المستوى المحلي والوطني، وتتغير مساحته حسب الدول[2]»، كما أن الإقليم« منطقة من سطح الأرض تتميز عما يجاورها من مناطق بظاهرة أو ظواهر أو خصائص معينة تبرز وحدتها وشخصيتها[3]».

يتضح مما سبق أن الإقليم عبارة مرنة تتحدد حسب معايير وأهداف التصنيف، ويشكل مسرحا لتغيرات وتفاعلات الظاهرات البشرية والطبيعية للوحدة الجغرافية،« إذ لا جغرافيا إذا لم تتغير الظاهرات من مكان إلى آخر لأن التغيرات المكانية هي التي تجعل من الجغرافيا فرعا قائما من فروع المعرفة[4]».

يستخدم الجغرافيون التوزيع الإقليمي عادة« كنظام تصنيف سلس، يفرض ترتيب عدة حقائق معقدة بالأماكن في قالب منظم للمناطق المختلفة، وتخدم التصنيفات الإقليمية الغرض، إن هي عرفت أنماطا مفهومة من الحقائق، وساعدت في توضيح العقدة منها[5]»

ونظرا لعدم وجود مفهوم دقيق لكلمة إقليم، إلا أن هناك ما يمكن اعتباره اتفاقا مقبولا بين الجغرافيين مؤسسا على ضرورة توفر شرطين ليستحق الحيز المكاني تسمية إقليم، أولهما: التجانس(الطبيعي

---

[1] بيار جورج، معجم المصطلحات الجغرافية، ترجمة فيصل أحمد الطفيلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر بيروت 1994، ص 80.

[2] Amor Belhadi, repères pour analyse de l'espace, Im. off de la Rep. Tunisienne, 1988, p. 410.

[3] د. فتحي محمد أبو عيانة، الجغرافية الإقليمية، دار المعارف الإسكندرية 1987، ص 16.

[4] صفوح خير، البحث الجغرافي مناهجه وأساليبه، دار المريخ، الرياض، 1990، ص 26.

[5] ستيفن أسريبيردسال، جون دبليو فلورن، التنسيق الإقليمي للمواقع في الولايات المتحدة وكندا، ترجمة فيصل زواتي، مركز الكتب الأردني، عمان، 1990، ص 21.

أو البشري أو الاقتصادي...، أو الرابط الوظيفي) وثانيهما: الاختلاف بشكل أو خاصية ذات معنى عن الوحدات المكانية المجاورة.

ويميز الجغرافيون بين نوعين من الأقاليم هما:

-**الأقاليم الشكلية** Formal Régions: وهي التي« تتشابه في جميع أنحائها في ظاهرات معينة من الظاهرات موضوع البحث، فالإقليم التضاريسي ما تشابه في السطح، والأقاليم المناخية ما كانت متجانسة في الحرارة والمطر...[1]»، ومن هذه الأقاليم ما تتجانس فيه ظاهرة واحدة منفصلة ومنها ما تتجانس فيه مجموعة معقدة من الظاهرات.

-**الأقاليم الوظيفية** Functional Régions: وهي« وحدة جغرافية تتجمع فيها أوجه النشاط و يعبر عنها من الاقتصادي والاجتماعي للسكان حول مركز اقتصادي وإداري واحد»[2]، خلال تعابير(الامتدادات والجهود) وتنتظم هذه الامتدادات والجهود انطلاقا من نقاط قوة هي مواقع التقاء وتفرع ومراكز تحريض وقيادة[3].

يتضح أن الإقليم رقعة متغيرة المساحة حسب أهداف التصنيف الإقليمي، عليها تتفاعل عفويا الظاهرات الطبيعية والبشرية، أو بتوجيه من خلال التحكم في ضوابطها. ومن هذا المنطلق تكون القرية إقليما بحدودها الإدارية، والمدينة بظهيرها إقليما والولاية أو المحافظة إقليما، كما أن مجموعة ولايات تتميز بخاصة مشتركة أو مستهدفة تخطيطيا تمثل إقليما، وعلى المنوال نفسه فإن الدولة أو القطر تمثل إقليما، وكذلك مجموعة الدول المتجاورة ذات الخصائص المشتركة.

في كل الحالات يجب التمييز بين أقاليم صيغت خصائصها وارتسمت مظاهرها وفقا لمعطيات طبيعية(الأقاليم الطبيعية)، وأخرى ارتسمت حدودها وفقا لمشيئة الإنسان(أقاليم مصطنعة) لغايات متعددة وبأساليب متنوعة، فغالبا ما تجد الأخيرة معايير منطقية إذا عكست إرادة السلطة الشرعية، ونادرا ما تتصف بالموضوعية إذا كانت إثر الصراعات أو بالإرادة الأجنبية.

---

[1] روج منشل، تطور الجغرافيا الحديثة، ترجمة محمد السيد غلاب ودولت أحمد صادق، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1977، ص 56.

[2] فريمان، الجغرافيا في مائة عام، ترجمة عبد العزيز شرف طريح، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1986، ص 132.

[3] Pierre George, les méthodes de la géographie, (Coll., que sais-je N°1398), Paris 1970, p. 11.

جدير بالذكر أن كافة الأقاليم متغيرة الحدود بفعل المتغيرات الطبيعية ونتائج آثار استغلال الإنسان على الطبيعة، إضافة إلى الآثار الناجمة عن الأطماع التوسعية وما يقابلها من ردات فعل كفيلة أحيانا بإعادة ترتيب الحدود الإقليمية، فأقاليم الحاضر قد لا تكون أقاليم المستقبل.

من تعريفي التخطيط والإقليم يمكن القول: إن التخطيط الإقليمي منهجية علمية ووسيلة فعالة لضمان استغلال أكثر كفاءة وفعالية لكافة الإمكانيات الطبيعية والبشرية على امتداد الإقليم، وذلك لتحقيق ظروف أحسن لسكانه خاصة أن« كل نواحي الحياة العملية تتجه إلى أن تتشكل وتستقطب في إطاراتها الإقليمية»[1]. ولفظ(إقليمي) للتخطيط يعني:« جميع أوجه الترتيبات المجالية، وتشمل التنظيم الإداري والسياسي، بالإضافة لكل الترتيبات الجزئية للهدف الاقتصادي لميزة اقتصادية أو ليشير بمعنى أضيق للتصنيف إلى مناطق تم اختيارها لعناية التخطيط الجزئي»[2]، حيث يظهر الإقليم التخطيطي والذي« هو ذلك الحيز أو المكان الذي يتميز بخصائص بنيانية متشابهة أو بخصائص أدائية متشابهة أو يواجه مشاكل اقتصادية متشابهة أو هو ذلك الحيز أو المكان الذي يحتل مكانة خاصة أو له أولوية معينة في سياسة الدولة»[3]. أو بمعنى آخر« هو تلك المنطقة التي تحقق الحدود المثلى لإجراء عملية التخطيط والسيطرة على التنفيذ الدقيق لما هو مخطط»[4].

يشمل التخطيط الإقليمي كل القطاعات، ويتكامل على كل المستويات بالقطر، كما يجب أن يأخذ اعتبارات البعد المجالي مع الأقاليم المجاورة إلى مستوى ارتباط في تخطيط دولي يضمن العدل والاستقرار، وتتصهر فيه الجهود الدولية ضمن تعاون بناء يؤمن حق كل شعب في سد الحاجات والحياة الكريمة، كما ورد في تقرير الأمم المتحدة« فليس غير التخطيط سبيلا لحلول عاجلة تشيع روح الاستقرار في السوق العالمية وتنظم العلاقات الاقتصادية في إطار الأوضاع السوية والمتوازنة

---

[1] صفوح خير الدين، مرجع سابق، ص 64.

[2] جورج- ف - حانيت، إدارة التنمية مفهومها، أهدافها، وسائلها، ترجمة منير لبيب موسى، دار المعارف القاهرة 1986، ص 234.

[3] محمد حسن فتح النور، مجالات التخطيط الإقليمي وأساليبه التحليلية، معهد التخطيط القومي القاهرة، 1999، ص 2.

[4] السيد محمد الكيلاني، التخطيط الإقليمي في مصر بعض قضاياه الفكرية ومشاكله التطبيقية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1991، ص 21.

بين الدول الفقيرة والدول الثرية ... وفي إطار التعاون الدولي المخلص يعد التخطيط وسيلة مثلى، لكي تجد كل دولة حاجتها من الخبرات الفنية كي تعمل على وضع الخطط وتنفيذها لحساب التنمية»[1].

رغم اختلاف وجهات النظر حول تعريف التخطيط الإقليمي، ولو طفيفا بتباين مفهوم كلمتي(التخطيط، الإقليم)، إلا أنه يمكن استخلاص قواسم مشتركة للاتفاق على أساسها لاعتماد التخطيط، وهي أربعة مراحل أساسية تتمثل في: الدراسة- الهدف- التنبؤ- المدى الزمني.

2- أهداف التخطيط الإقليمي Planning Objectives

يتمثل هدف التخطيط الإقليمي بصورة وصفيه في الاستغلال الأمثل للإمكانات والموارد الإقليمية بأقل جهد، والحد من الآثار السلبية الناجمة عن تفاعلات الظاهرات الطبيعية والبشرية التي تعرقل مسار التنمية.

تنامت أهمية المنهج التخطيطي وأهدافه بعد أن تم« تسليم الفكر الغربي بضرورة التخطيط للتنمية، وأن البلدان المسماة بالنامية لا يمكن أن تحقق أي نوع من التنمية في ظل تلقائية السوق»[2] ولذا مارست معظم الدول الغربية التخطيط بعد الحرب العالمية الثانية[3] وانتهجته الدول العربية بداية الستينات، حيث شرعت مصر في التخطيط بدءا من سنة 1959[4]، والجزائر من سنة 1967[5]، وموريتانيا سنة 1963[6].

وتتجلى أهداف التخطيط في التغلب على مشكلة، أو تحسين أو تطوير وضعيات قائمة، ويمكن تلخيص أهمها في:

---

[1] صلاح الدين على الشامي، الجغرافيا دعامة التخطيط، منشأة المعارف، القاهرة، بدون تاريخ، ص 137-136.

[2] د. إسماعيل صبري عبد الله، مرجع سابق، ص 205.

[3] د. شوام بوسامة، مدخل في الاقتصاد العام، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزء 2، الطبعة الثانية، وهران 2000، ص 356.

[4] موسى يوسف خميس، مدخل إلى التخطيط، دار الشرق عمان، 1991، ص 15.

[5] د. محمد بلقاسم بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999، ص 311.

[6] خطاري أحمد ولد بيه، دور السياسات المالية في تحقيق التنمية(حالة موريتانيا)، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2001، ص 116.

أ- تطوير الإنتاج من حيث الكم والكيف وإيجاد توازن بينه وبين الخدمات لتأمين الاحتياجات الاستهلاكية أو متطلبات التصدير؛

ب- تحقيق الاكتفاء الذاتي للسكان ومستلزمات الحياة الكريمة ومواكبة نموهم الديمغرافي بنمو اقتصادي مناسب؛

ج- تنظيم هجرات السكان الداخلية لمعالجة الاختلالات في التوزيع الجغرافي بما يتماشى وعملية توازن التنمية.

3- أنواع الأهداف Types of Goals: إذا كانت أهداف التخطيط الإقليمي ليست ضمن قوالب جامدة مصممة، بل تتكيف تبعا لمصالح المجتمعات والمجالات فإن تلك الأهداف تتنوع أيضا تبعا لمعايير التصنيف ،كما تختلف عن بعضها البعض وفقا لما تقتضيه عمليات التنمية المتوازنة والمستدامة للإقليم، ويمكن أن نميز بين تلك الأهداف من خلال طبيعتها والمدى الزمني لتحقيقها والنتائج المتوخاة من ذلك مرحليا، حيث إن أهداف التخطيط لا تنتهي عند غاية معينة، لأن كل خطة تمثل قاعدة لمنطلقات الخطة اللاحقة فالتنمية متواصلة.

يمكن من المنطلقات آنفة الذكر تصنيف أهم الأهداف كالتالي[1]:

أ- **حسب طبيعتها:** يمكن تمييز أهداف اقتصادية، اجتماعية و أخرى متنوعة؛

ب- **حسب المدى الزمني لإنجازها:** يمكن تمييز أهداف طويلة المدى(تنجز في سبع سنوات فما فوق)، أهداف متوسطة المدى(ينتظر بلوغها بعد سنة أو سنتين)، وأهداف قصيرة المدى(تتوخى نتيجتها فيما لا يتجاوز السنة)، وهذا حسب البلدان؛

ج- **حسب النتائج المرجوة من الأهداف:** يمكن تمييز أهداف محددة لتحسين أداء العمل والخدمات كصيانة البني التحتية وتوسيعها،أو أهداف لتطوير وزيادة الخدمات والإنتاج كما قد تتجلى الأهداف في تطوير الزراعة أفقيا بتوسيع المساحات المزروعة أو كيفا باختيار محاصيل زراعية محسنة، إضافة إلى أن الأهداف قد تكون معالجة معضلات جديدة أو مستأصلة كتوسيع شبكات الطرق والبن التحتية.

---

[1] إسماعيل صبري عبد الله، مرجع سابق، ص 205.

4- فوائد تحديد الأهداف: تنبثق أهداف التخطيط في ذهن المخططين من واقع معاش غير ملائم من جهة، والتطلع إلى واقع آخر أكثر ملائمة للمجتمع. وهذا ما يجعل الأهداف انطلاقا للعملية التخطيطية وغاية لابتغائها، حيث تسخر الإمكانات والموارد وتوجه بأسلوب مختار عبر خطة مرسومة بإحكام، إذ لا تخطيط بدون خطة ولا خطة بدون أهداف.

يكون تحديد الأهداف عادة عسيرا في عملية التخطيط بما يكتنفه من متغيرات متشعبة وعديدة، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية، وحتى بيئية، وما يستوجب من شروط انتقائية أكثر تخصصية ودقة، إضافة لما ينبغي له من مراجعة مستمرة لاختيار الأهداف الأحسن تنمويا والممكنة اعتمادا على المصادر المتوفرة، والصالحة لأن يكون تحقيقها قاعدة للمزيد من الخطط المستقبلية.

لذا فإن فوائد كثيرة تنجم عن تحديد أهداف التخطيط بدقة، ومن أهمها:

ا- المساعدة على الاستغلال الأمثل للإمكانات والموارد بغية الوصول إلى الغايات؛

ب- تدقيق الدراسة وإتقان التنفيذ وتحديد السياسات والإجراءات المناسبة؛

ج- إتقان التنسيق بين مختلف المشاركين والفاعلين في عملية التخطيط للتنمية؛

د- توحيد المعايير والمقاييس لدى المشرفين على العملية التخطيطية أثناء المتابعة والتقييم.

5- أنماط التخطيط الإقليمي:

إن غموض الإطار الإقليمي من جهة، وبروز التخطيط كظاهرة عالمية تمليها ضرورة التنمية و محدودية الموارد وإجبارية التكامل بين الأقطار من جهة أخرى، يقتضيان الدقة عند تصنيف أنواع التخطيط الإقليمي باختيار تسميات تتماشي ومدلولات كلمة إقليم التي تتسع مساحتها تبعا لمعايير التصنيف التي قد تجعل الإقليم يضم جزءا كبيرا من الأرض في إطار تقسيمها، وسيبقى فيه المستقبل لكيانات الأقاليم الأكثر اتساعا وتعددا سكانيا، بما توفره من إمكانات لتحقيق أهداف التخطيط« فلا مجال لكيان يضم أقل من 100 مليون نسمة»[1].

وعلى العموم يمكن تقسيم التخطيط الإقليمي من حيث تناول إمكانات الإقليم إلى:

ا- التخطيط الطبيعي: يتعلق بعناصر الطبيعة كالتخطيط المائي والبشري... الخ

ب-التخطيط البشري: يرتبط بالإمكانات البشرية للإقليم.

---

[1] إسماعيل صبري عبد الله، مرجع سابق، ص 218.

كما يقسم أيضا التخطيط طبقا لمعايير النشاط إلى:

ا-التخطيط الاقتصادي الذي يصنف بدوره إلى:

- التخطيط التعديني: يهتم باستثمار الموارد المعدنية الموجودة في الإقليم؛
- التخطيط الصناعي: يهدف إلى تطوير وتحديث القطاع الصناعي؛
- التخطيط التجاري: يهدف إلى تنمية الصادرات وتخفيض الواردات؛
- التخطيط الزراعي: ويهدف إلى زيادة تحسين الإنتاج الزراعي.

ب-التخطيط السكاني: يعمل على متابعة عوامل السكان حاضرا ومستقبلا ليشكل قاعدة لتخطيط التنمية.

ج- التخطيط العمراني: ومنه الحضري والريفي، ويهتم بتحديد واختيار المواقع الأمثل للعمران في الإقليم وتوفيرها بالشكل المناسب للسكان.

أما حسب التغطية الجغرافية: ويقصد بها التغطية الجغرافية لكافة الرقعة الأرضية التي يمكن أن تأخذ مفهوم الإقليم بغض النظر عن مساحتها، فيشمل:

ا- تخطيط محلي: تقوم به المجالس البلدية والقروية؛

ب- تخطيط ولائي: على مستوى الولاية أو المحافظة؛

ج- تخطيط جهوي : يكون على مستوى عدة ولايات ذات خواص مميزة؛

د- تخطيط قطري: ويكون على مستوى الدولة أو القطر ضمن الحدود السياسية؛

هـ- تخطيط ناحي: يكون على مستوى مجموعة من الأقاليم أو الدول التي تصنف إقليميا بمعايير طبيعية أو بشرية؛

و- تخطيط قومي: على مستوى دولة قومية أو مجموعة من الدول تضم قومية واحدة؛

ز- تخطيط دولي: تقوم دول تربطها مصالح خاصة،مثل السوق الأوربية المشتركة.

6 - مبادئ التخطيط الإقليمي:

يتميز التخطيط في مساره بمنظومة فكرية وآليات من أهمها المبادئ التي:

ا- **أهداف واضحة:** بوجود أهداف واضحة عامة تمثل منارا للخطط، وعليها تتبني بقية العملية التخطيطية من دراسة وتحليل وتقييم النتائج، وبدونها أو بغموضها تفرغ العملية التخطيطية من جوهرها وتبقى عبارات التخطيط مجازية ولفظية؛

ب- **تقديرات نوعية للمجتمع:** بقدر ما يشكل الإنسان وسيلة التخطيط بقدر ما يستقبل الفعل الواقعي للممارسات الناجمة عن الخطة، ومن ثم تكون معرفة المجتمع وبنيته وتركيبه ونوعيته ضرورية لتحديد كيفية التعامل معها، وكذلك لمعرفة البن الاجتماعية التي يجب تغيير بعضها لما تقتضيه ضرورة الخطط[1] المبرمجة؛

ج-**الواقعية:** يشكل انعدام الواقعية في التخطيط سياقا خياليا وإفراغا له من جوهره العلمي، فتبني أهداف تخرج عن نطاق إمكانيات المجتمع قد يولد كوارث في إضاعة الوقت وإهدار الجهود. والواقعية ترتبط بالتعامل مع الظاهرات بأحجامها وأبعادها الحقيقية[2]؛

د-**الشمولية والتكامل:** يقصد بالشمولية الإحاطة التامة والكلية بالظاهرة من خلال دراسة جوانبها وخصائصها وجزئياتها الكامنة وراء الأسباب الرئيسية للظاهرة، وتقتضي الشمولية الابتعاد عن النظرة الضيقة أو الفردية للخطط في كافة مراحلها بكل دقة وموضوعية. والتخطيط في بعده الشمولي والتكاملي يجب أن يشمل كافة القطاعات وإلا كان جزئيا. وتساعد النظرة الشمولية والتكاملية في تحديد حجم الخطة ومعرفة الاستثمار السنوي الفعلي وحصر مصادر التمويل وتوزيعه على القطاعات، وبالتالي تصدر قرارات عامة وشاملة. كما أن الشمولية تستدعي عدم إهمال النظرة الأوسع مع الأقطار المجاورة، وفقا لما تمليه الروابط الجغرافية والالتزامات الإقليمية والمعطيات الاقتصادية. وبهذا المعنى ترتبط الشمولية بتحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بالمجالات الجغرافية في إطار اقتصاد قومي، ومن ثم إجراء إحصاءات الإمكانات البشرية والطبيعية والفنية المتاحة وتوزيع المشاريع على الأقطار بالمفاضلة لضمان اقتصاد قادر على الصمود أمام العولمة وسوق واسعة. وبعبارة أخرى فإن دور التخطيط الشامل لابد أن يهتم بالمتغيرات الكلية التي ترسم الملامح النهائية للبناء الاقتصادي والاجتماعي.

هـ-**الاستمرارية:** تكمن أهمية الاستمرارية في تتابع العملية التخطيطية كمراحل، حيث تؤسس بنيانا يعتمد عليه في كل مرحلة لاحقة بأخرى سابقة، فكل انقطاع في تنفيذ مرحلة من مراحل الخطة

---

[1] علي الحوات، مبادئ التنمية والتخطيط الاجتماعي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا 1984، ص 122.

[2] موسى يوسف خميس، مرجع سابق، ص 40.

تنجم عنه فجوة في التنمية، قد تتلاشى معها الرؤية المستقبلية للتخطيط، وبلبلة في البرنامج الزمني، وانعدام الثقة والمصداقية، وربما ارتفاع حجم التكاليف الاقتصادية والاجتماعية؛

و-**المتابعة والتقييم**: تصاغ الخطط لتحقيق أهداف وفقا لمعطيات عديدة، إلا أن التنفيذ من النادر أن يتم كما خطط له تماما، وغالبا ما يؤدي تعدد وتنوع المشتركين إلى صياغة أعمال روتينية، قد تعرقل المسار العملي للتخطيط، مما يستدعي متابعة وتقييما دائمين يفضيان إلى التغلب على المعوقات المختلفة لتجنب الصعاب التقنية والإدارية والمالية؛

ز-**المرونة**: تشكل المجتمعات وتفاعلاتها واقعا حيا متغيرا يتعاطى مع المستجدات. الشيء الذي يفرض على التخطيط تجاوز إطار القوالب الجامدة لضمان التكيف مع الواقع ومعوقاته أثناء عملية التنفيذ؛

ح-**الموقف الدولي**: إن الثورة المعلوماتية وحرية التجارة والنظام العالمي الجديد والتفاوت في جميع المجالات بين الدول، جعل التخطيط رهن التأثيرات المختلفة خارج الإقليم(القطر). فلم يعد الانعزال ممكنا، وأصبح الأخذ والعطاء والتكاملية سمة أساسية من سمات العصر، لذا فإن وعي الموقف الدولي وتأثيراته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أصبح مبدأ أساسيا لإنجاح التقديرات والتنبؤات في العملية التخطيطية.

يمكن القول إن التخطيط أداة للتنمية الإقليمية، حيث يهدف إلى الحد من السلبيات الاجتماعية والاقتصادية التي تتولد عن تلقائية السوق، من خلال القرارات الحكومية الساعية للحل محل ردود فعل المتضررين من تقلبات أسعار السوق، مصححة ومكملة لحركة السوق ومسيطرة على نشاط الأفراد، فالتخطيط ليس سلاحا لتدمير السوق كما أن العفوية ليست سبيلا إلى أهداف متوخاة بإمكانيات محدودة.

II - **اهتمامات الجغرافيا**: ظهرت الجغرافيا مع بداية وجود الإنسان على الأرض كعلم وصفي اعتنى بجمع الكثير من المعلومات عن سطح الأرض وتطورت جليا في العهد الاغريقي، كما طورها العرب والمسلمون في القرون الوسطي واستطاع الألمان أن يضعوا بصماتهم على نشأة الجغرافيا الحديثة بمجهودات كارل ريتر karl Ritter وهابولد Humboldt والكزندرفان Alexander Van. وقد دخلت الجغرافيا مرحلة الاتجاه نحو التخصص بعد تكامل اكتشاف قارات العالم وانتهاء الحرب العالمية الثانية(1929-1945) والتغير الذي طرأ على أساليب البحث والذي أتاح فرص الدراسة

المتعمقة للظاهرات الجغرافية. حيث ظهرت العلوم الطبيعية البحتة(كالجيولوجيا وعلوم كل المعادن والتربة والنبات والحيوان) والعلوم الانسانية البحتة(كعلم الاقتصاد، الاجتماع، السياسة والتاريخ).

بالفعل، اتسعت اهتمامات الجغرافيا فشهدت تطورا مذهلا واكبت به نمو الفكر البشري فكشفت المستور من كنه روابط الظاهرات الكونية والعوامل المؤثرة عليها وكانت سباقة للعديد من العلوم، فتجاوزت مراحل الوصف المجرد والسعي لإشباع فضول الناس بغرائب وعجائب الأقاليم، وغاصت في نفس المعطيات(الجغرافيا الطبيعية) سعيا لتنظيم مكاني جديد يحقق الأفضل للناس. فهدف الجغرافيا هو" تغيير العالم وليس مجرد وصفه"[1]، كما قال الجغرافي الروسي كلاسوفسكي.

كما استطاعت الجغرافيا أن تتقن لغة الأرقام في توزيع وتعليل وربط وتقسيم الظاهرات المختلفة والكشف عن المسببات الخفية والظاهرة لتفاعلاتها وآثارها، وكذلك إحصاء نتائجها، وتوظيف تاريخها(المنهج التاريخي)، للتنبؤ بجغرافية المستقبل، بالإضافة إلى القدرة التعبيرية للجغرافيا في مختلف الظاهرات التي تعجز عنها الأرقام من خلال فروعها المختلفة.

1-**الجغرافيا الطبيعية**: تهتم بدراسة الظواهر الطبيعية من حيث وجودها وتشكلها وتطوراتها وتفاعلاتها ضمن المحيط البيئي: كدراسة الماء بخصائصه وتوزيعه وتفاعله مع البيئة وتأثير الكائنات الحية عليه ودراسة المناخ بعناصره وتأثيراته وتغيراته ودراسة التربة ومكوناتها وعوامل تشكلها. بالإضافة إلى دراسة التضاريس والصخور وخصائص الغطاء النباتي والحيواني. من ذلك تسعي دراسات الجغرافيا الطبيعية إلى فهم المكونات الطبيعية للأرض كظاهرات وتفاعلاتها مع الظاهرات البشرية وامكانية التأثير عليها.

2- **الجغرافيا البشرية**: تهتم بدراسة نشاطات الانسان وتفاعلاته مع الوسط البيئي، وتشمل الجوانب البشرية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فتهتم بدراسة العالم و الشعوب والمجتمعات والثقافات وتركز على العلاقات بين المكان والبشر لكشف وفهم أسباب ونتائج التوزيع. ومن أهم فروعها جغرافية السكان وجغرافية المدن والجغرافيا الإقليمية والجغرافيا السياسية التي تدرس التركيب السياسي للدول كظاهرة تشمل مجالا من

---

[1] عاطف علبي، الجغرافيا الاقتصادية، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1983، ص 89.

الأرض تتميز بموقعها ومقوماتها الطبيعية والحضارية وما يرتبط بذلك من نتائج سياسية تتأثر بالظروف الجغرافية السائدة على المستويين الإقليمي والدولي. بالإضافة إلى فرع الجغرافيا الاقتصادية والتي تشمل جغرافية كل من: الزراعة، الصناعة، الإنتاج المعدني، النقل، التسويق، الاستهلاك، استخدام الأرض بالإضافة إلى جغرافية الطاقة والموارد الاقتصادية والسياحة والتجارة الدولية[1].

يمكن القول إن الجغرافيا منظومة معرفية متنوعة، تصهرُ محصلةَ العلوم الطبيعية والاجتماعية في قاعدة معلوماتية عريضة من البيانات التي تستغل في البحث عن الروابط القائمة بين الظاهرات الطبيعية والبشرية بالأقاليم لكشف القواعد واستنتاج القوانين عن التأثر والتأثير بين الإنسان والمجال، واستغلالها لحل المعضلات التي تعترض إرادة الإنسان، ومن ثم يتضح جليا وبمنطقية أن اهمال معطيات الجغرافيا في إطار التخطيط والسعي لتحقيق غايات ترتبط بالإنسان والطبيعة أمر مستحيل أو نزوح للفشل.

III- أهمية الجغرافيا للتخطيط: تكمن أهمية الجغرافيا للتخطيط في:

1-الأرضية: يتطلب التخطيط أرضية عليها يتجسد بتطبيق عملي، ومنها تكون منطلقاته وعليها تدور أحداث الخطة، وتتحقق الأهداف، وتتمدد روابط التخطيط بمختلف دوائره عبر المكان والزمان، بما يقتضيه التكامل والشمول والاستمرار وبأهمية تلك الأرضية للتخطيط تكون أهمية الجغرافيا.

2- الربط المصيري: بالفعل فقد تجسد الربط المصيري للتخطيط مع الجغرافيا بالتسمية المركبة(التخطيط الإقليمي)، حيث يشمل الإقليم جوهر دراسة الجغرافيا الإقليمية، كما يقول محمد خميس الزوكه« إن الإقليم الذي يكون النصف الثاني من عنوان التخطيط الإقليمي يكون مجالا جغرافيا هاما، ولا بد أن يكون هناك نوع من التوازن بين أهداف التخطيط في إقليم ما وإمكانيات هذا الإقليم، سواء كانت طبيعية أو بشرية»[2].

3- **قاعدة معلومات التأسيس:** يتأسس التخطيط على قاعدة بيانات رقمية تحكي أرقامها تاريخ النشاطات والظاهرات الطبيعية والبشرية، توضح كيف نشأت وتحت أي ظرف، فتتضح بالدلالات

---

[1] www. Almerja.com بتاريخ 4 يونيو 2016.

[2] محمد خميس الزوكة، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية 1987، ص 26

عبر مقارنة الأرقام، مسهلة التنبؤ بحركة تلك النشاطات والظاهرات، غير أن بعض تلك الظاهرات المهمة للتخطيط لا يعبر عنها بالأرقام(السلوك الاجتماعي، طبيعة السلطة السياسية) وإنما تكشفها الجغرافيا.

4- **الامكانات الاقليمية:** نلاحظ أنه كلما طرق التخطيط باب إقليم ما، لدراسة إمكاناته الطبيعية والبشرية تمهيدا لاستغلالها في خطة من الخطط لتحسين وضعية السكان، يكون الأجدر منطقيا بالمخططين تأسيس أعمالهم على صلابة المعلومات والتزود بثمار معرفة ناضجة دققتها خبرة جغرافية متمرسة بالأقاليم، بدل إضاعة الوقت في جمع أخرى، ربما لا يوفقون كثيرا في إدراك تشابك خيوط نسيجها(البشري- الطبيعي) وبكل الشمولية المطلوبة. إذ لا يوجد علم ينفرد بشمولية دراسة موارد ومصادر الإقليم كالجغرافيا، ولا منهج أنسب لدراسة إمكاناته مثل منهج الربط والتحليل الجغرافي، ولهذا فإن« التخطيط يجب أن يكون على أساس جغرافي»[1].

5- **كشف التحديات:** حينما يبادر التخطيط لكشف المعوقات البشرية والطبيعية التي تسد طريق الخطة عن بلوغ الأهداف، يجد الجغرافيا وقد أماطت النقاب عن ضالته من خلال إبراز التحديات كظواهر ينبغي مواكبتها، وتطويعها لتوليد الشروط الملائمة لتحقيق الأهداف. وبذلك أيضا تكون الجغرافيا عيونا كاشفة لتطلعات التخطيط بتصاعد دورها في العملية التخطيطية، حيث تكون« الخبرة الجغرافية في الخلفية العريضة للخطة فتكفل كشفا وتعميقا بالضوابط الطبيعية والتحديات وأثرها في تنفيذها والمضي بها في اتجاهاتها الطموحة، كما تضمن أيضا كشفا وتعميقا بالناس والضوابط البشرية التي تواجه التحديات وتفرض تأثيرها ومقدرتها على الانتفاع بالأرض»[2].

ويتعدى دور الخبرة الجغرافية تحديد الإقليم ومواقعه وإمكاناته ومعوقاته إلى ما هو أكثر فائدة للتخطيط مما يمكن أن نوجزه وفقا لرأي د. صلاح الدين الشامي بما يلي[3]:

ا- الاشتراك الفعلي والمثمر في جميع مراحل التخطيط.

ب- دعم الترابط والتكامل على جميع مستويات التخطيط الإقليمي(محلي، جهوي، قطري، إقليمي، قومي، دولي ...).

---

[1] محمد خميس الزوكة، المرجع سابق، ص 27.

[2] صلاح الدين الشامي، مرجع سابق، ص 72.

[3] نفس المرجع، ص 144-145.

كما يلخص روجز ميشل أهمية الجغرافيا في عمليات التخطيط الإقليمي في نقطتين تتمثلان في:

ا- كون الجغرافي قادر على جمع المعلومات اللازمة عن الأرض والناس.

ب- إمكانية دراسة الجغرافي للتوازن الحالي والاحتمالات الممكنة بعد أي توازن جديد ويتمثل ذلك في الخطة الإقليمية ومدى ملاءمتها للمجتمع[1].

مما سبق يتضح أن أهمية الجغرافيا للتخطيط تنبع من أهمية الأخير للتنمية نفسها إذ أن دور التخطيط يتجسد في التوجيه المنظم للمعطيات الجغرافية إلى الغايات التنموية.

IV-الأبعاد الجغرافية للتخطيط وانعكاساتها:

تبرز أهمية الجغرافيا للتخطيط في جميع مراحله وتتجسد في الاقتران الوجودي للتخطيط بالأبعاد الجغرافية والتي تتجلي من خلال:

1- **المكان:** حيث تتمثل أرضية التخطيط الاقليمي في الإقليم، إذ من تلك الأرضية تنطلق الدراسات الإحصائية للإمكانات الطبيعية والبشرية، وفهمها ومعرفة تفاعلاتها وامتداداتها داخل الإقليم الواحد أو خارجه. حيث أنه من المنطقي توقف نسبة نجاح التخطيط على استيعاب حيثيات تلك التفاعلات وتشعباتها بمعايير جغرافية.

2- **القاعدة المعلوماتية:** ينطلق التخطيط من قاعدة معلوماتية ويعتمد على تحليلات النظم والتحليلات المكانية ونماذج النقل في أساسه النظري، إذ أن الخلل في نوعية أو كم القواعد النظرية أو الرقمية المؤسس عليها يؤثر سلبا على حصيلة الخطط، حيث إن أولي مرجعية لمصداقية متطلباته هي الدراسات الجغرافية.

3 - **الهدف:** يهدف التخطيط كوسيلة لصيانة الموارد وعدم هدرها وتحقيق الحاجات في ظل التوازن بين النمو والموارد. كما تسعى الجغرافيا إلى فهم كنه الظاهرات المختلفة وماهية تطورها وتوزيعها المكاني والزماني، وكيف يمكن التأثير عليها بما يحقق التوازن بين الموارد واحتياجات المجتمع، ويصون الوسط البيئي. الأمر الذي يجعل استهداف التخطيط، دون بعد جغرافي، لغايات توازن بين المحيط البيئي والبعد البشري لحاجات الساكنة في الإقليم مآله الفشل.

---

[1] روجر ميشل، تطور الجغرافيا الحديثة، ترجمة محمد السيد ودولة أحمد صادق، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى 1983، ص 112- 113.

4- **المنهجية:** يستخدم التخطيط عدة مناهج خاصة المنهج التحليلي في التعليل والتقييم، على غرار الجغرافيا التي تستعين بذات المنهجية باعتبار أن الوحدات المكانية مترابطة ومتشابكة لهدف كشف أسرار العلاقات وضبطها وتوجيهها بأقل جهد وأكثر مرد ودية تنموية لصالح المجتمع. الشيء الذي يوحي بأن أي انحراف عن المنهجية وعدم تكييفها مع الظاهرات بأبعادها الجغرافية وارتباطاتها المجالية في الإقليم، سيكون عاملا حاسما في خيبة الآمال المعلقة على نتائج التخطيط.

5- فريق التخطيط:

تشمل عمليات التخطيط الإقليمي التنموي الشامل كل الأنشطة البشرية والمحيط، لذا فإن فريق التخطيط ينبغي أن يكون معدا إعدادا خاصا، يفترض فيه إلمام العضو بجميع المواضيع مع اتقان التخصص، فطبيعة العمل الجماعي تقتضي التفاهم والشفافية والواقعية وتستوجب مخططين مهنيين، خاصة إذا كانت النتائج المتوخاة توجه مستقبل إقليم وقد يصعب تصحيحها.كما ينبغي أن يكون من بينهم جغرافي يجسد البعد الجغرافي للتخطيط، عندئذ يمكن أن يساهم بفعالية في:

- الدراسات المسحية التي يعتمد عليها التقسيم الإقليمي، ويؤسس عليها مفهوم أوسع للإقليم ضمن علاقات تشابك الظاهرات خارج حدوده بما تقتضيه المصالح الاقتصادية ومتطلبات التخطيط.
- العمليات المسحية للإمكانات الطبيعية والبشرية ضمن المرحلة الأولى للتخطيط.
- تصنيف وتحليل ومعالجة البيانات، إذ يبدع الجغرافي بوصفه أكثر دراية بعوامل التحكم في توزيع الظاهرات والسكان والموارد واليد العاملة والإنتاج والاستهلاك.
- التنبؤ بالتحديات والحوافز بالخبرة المستقاة من الجغرافيا التاريخية والوضعية الحالية.

لذا من الأجدر دائما وجود جغرافي منحدر من الوسط البشري والبيئي ضمن فريق التخطيط الإقليمي. حيث بطبيعة تمايز الأقاليم يمكن توقع فشل الخطط المستوردة والملصوقة على واقعها غير المتماثل.

6- تدابير التفعيل: يقصد بها مجموعة الإجراءات المتخذة وفقا لمنظومة فكرية للتأثير من لحظة زمنية على الوضع الابتدائي بالمجال للوصول إلى تغييرات مستهدفة في تاريخ لاحق أي التهيئة المجالية، التي تعاظمت قيمتها وتوسعت ميادينها، وتعقدت مع التطور العلمي، وتنوع الوسائل التقنية القادرة على التدخل في كافة مستويات ومواضع المجال الجغرافي.

حيث عرف تعبيرها سنة 1949م لأول مرة بمبادرة من وزير إعادة التعمير والتحضر الفرنسي أ.كلوديوس ومن ثم انتشرت خططها في أنحاء العالم ولا تخلو دولة من وزارة أو مصلحة لها، ولأهميتها لدي المخططين والجغرافيين للتأثير على ظاهرات الإقليم وتفعيل البعد النظري، بواسطة تهيئة مخططة لتحقيق التنمية« بإدخال سلسلة من التغييرات فيَ نظام جغرافي»[1] بأساليب تقليدية أو تكنولوجية، تضع حدا لعصر المستحيلات أمام إرادة الإنسان وتخلق علاقات بين المجتمع والمحيط الطبيعي، عبر سلسلة من الأعمال التي تولد مجالا يتجاوب مع تطلعات الناس في السيطرة على الوسط بأقل جهد، والحصول على أكثر مرد ودية، وفقا لمعيار زمني، الأمر الذي يفترض أن تحظى تهيئة الوسط بقدر فائق من الجد والإرادة معا، حتى لا تتولد نتائج عكسية غير التي تخدم تحسين حياة المجتمع.

فهي كما يراها عمر بلهادي« إعادة ترتيب المجال، ليلاءم العديد من الحاجات والأهداف الهامة للمجموعة الاجتماعية»[2]، كما أنها بالنسبة لجي دوميو« استبدال وإعادة ترتيب وضع بآخر مستحدث، لغرض استخدام الموارد المتاحة بشكل أفضل يساعد على تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسكان المستهدفين»[3].

بالواقع فالتخطيط والتهيئة بالمنظار الجغرافي مفهومان قديمان من حيث التدابير، وحديثان من حيث العبارات، متناميان مع التطور العلمي وقد أصبحا ظاهرة عالمية حضارية للضبط والتصنيف، ولكنها واقعيا تتجاوز كل المستويات الطبيعية والبشرية، والمواضيع والأماكن، كوسيلة لتحقيق الأهداف، في أي مصطلح إقليمي جغرافي، حيث مارسها الفرد في بيته والمجتمع في قطره، والبشرية على وحدة المعمورة، فلا واقعية للتخطيط ببعد جغرافي هادف دون أعمال التهيئة ولا تهيئة سليمة بمجال جغرافي خارج نطاق التخطيط، وإلا كانت على درب عشوائي،« فإذا كان التخطيط يؤدي السبيل الأمثل للتنمية المخططة أو المؤسسة على مستوى الإقليم أو الأقاليم، فإن هذه التنمية تحتاج إلى ضوابط محددة تضمن استدامتها ضمن تهيئة مجالية تجسد استغلال الأرض

---

[1] M. Lamotte, op. cit, p. 24.
[2] Amor Belhadi, op. cit, p. 401.
[3] Guy Dimeo, géographie social et territoires, Paris, Nathan 1998, p. 13

ومواردها»[1]. و« لقد انتقلت عملية التهيئة من ممارسة عفوية تعتمد على المعرفة الحسية من عصر (اليولتيك) إلى علم في العصر الحديث يقوم على التخطيط والاختراعات التكنولوجية»[2].

لذا فالتهيئة تدابير عملية تكرس بعدا تخطيطيا في حيز جغرافي كما تترجم واقعيا أعمال ونوايا المسئولين عن التدخلات في المجالات الجغرافية، سواء تعلق الأمر بالإقليم بمعناه الواسع أو الضيق، وتستهدف أولا التنمية الاقتصادية، من خلال تحقيق أكبر مردودية بأقل الاستثمارات، وقد اتسعت لتشمل الجانب الاجتماعي والبيئي بما يحقق رفاهية المجتمع وفقا لعدالة اجتماعية من جهة، مع التركيز على دمج المجتمع في وسط طبيعي بيئي هش معرض للتدهور والتلوث من جهة أخرى. وهي كذلك أي التهيئة مهما كان بعدها المكاني عملية صياغة مخططة جديدة للواقع المعاش بظواهره الطبيعية والبشرية إلى واقع جديد أكثر قدرة على مواكبة وتلبية احتياجات السكان، وصيانة الموارد لضمان جغرافية المستقبل وفقا لتخطيط إقليمي منطقي. من ذلك يمكن توقع حياد التخطيط عن أهدافه إذا لم يكن إخراج اجراءات التهيئة بمعايير علمية مؤسسة على مقومات الاقليم البشرية والبيئية والامكانات الموجودة به وبمهارات مسؤولين أكفاء.

خلاصة وتوصيات:

– يمكن القولُ إن التخطيطَ الإقليميَ بتعريفِه وأهدافِه ومبادئِه ومقارباتِه منظومةٌ فكريةٌ تنبَعِثُ بكلِ أبعادِها من رحمِ الجغرافيا وتتجسدُ على مسرحِها، مستمدةً رواسيَها من المعاينات والإحصاءات المجاليةِ، ومستلهمةً أهدافَها من المعاينات المعاشةِ والتطلعاتِ المرجوةِ لساكنةِ فضاء جغرافي.

– تتكلفُ أعمالُ المخططين بوضعِ خطط تعكس آراءهم، لتوجيه الظاهرات الطبيعية والبشرية وتفاعلاتها لغايات تنمويةٍ مرغوبةٍ وفقا لضوابط واقعية مسيرة، ضمن جغرافية محيط بيئوي محدد، فلا جغرافيا هادفة لخدمة الإنسان دون تخطيط، ولا تخطيط إقليمي مجسد وممارس ومؤسس لغايات تنموية مرجوة دون أبعاد جغرافية.

– إن اعتماد المخططين على الحسابات الرقمية المرتبطة بموضوع الخطة بمعزل عن المجال الجغرافي الحاضن لها يشكل أحد العوامل الأساسية للفشل.

---

[1] صلاح الدين على الشامي، مرجع سابق، ص 175.

[2] الطاهر مصطفي ولد الصالح، محاور للتفكير في إشكالية تهيئة المجال بموريتانيا، جامعة نواكشوط، د. ت، ص 65.

- إن جمود فلسفات وآليات التخطيط أو استيرادها يمثل أحد عوامل الفشل إذ أن اختلاف بيئة المنشأ عن اقليم الممارسة التطبيقية لتلك المنظومات يفترض أخذه بعين الاعتبار من خلال تعديلات مناسبة بقدر ونوعية الاختلاف الاقليمي، فاستحالة التماثل الكلي للحاضنات الجغرافية للتخطيط(الأقاليم) بالأبعاد البشرية والطبيعية تصور واقعي؛

- إن من أهم أوجه الضعف في التخطيط الاقليمي التقليدي للتنمية هو نقص الاهتمام بالمحيط الطبيعي الذي يشكل رأس مال العملية التخطيطية بالإقليم ذي الامكانات المحدودة، والتي يترتب على استغلالها الجائر تدهور الوسط، مما ينعكس بالآثار السلبية على الإنسان ومستقبله وانجاز خططه.

- إن اعتبار الإنسان وسيلة تنموية مباشرة قبل إعداده المناسب، يشكل نقطة ضعف في الخطط وسببا قويا لفشلها، وتتضح سلبية الاعتماد على غير المؤهلين كوسيلة عندما نتذكر المستوي المرتفع للأمية، بين الكثير من أفراد الشعوب التي غالبا ما تفشل بأقاليمها الخطط التنموية، إضافة إلى ما يرتبط بتلك الأمية من عادات وتقاليد ومفاهيم اجتماعية تعرقل الخطط.

-إن نسب نجاح التخطيط الاقليمي تعود إلى درجة استيعاب أبعاده الجغرافية واعتمادها مرجعية لتأسيس فلسفاته وآلياته وإنشاء قاعدة معلومات احصائية شاملة ودقيقة وتخطيط التهيئة، انطلاقا من واقع الوسط الاقليمي الحاضن. بالإضافة إلى ارتباط نسب تحقيق أهداف التخطيط بمهنية فريق التخطيط وشموليته لكافة الاختصاصات بمافيها الجغرافيا وكذلك بمدي الاعتناء بالبعد البيئي وتثمين دور الانسان في العملية التخطيطية ثم درجة تأمين الامكانات التى تؤسس عليها الخطط.

أما التوصيات فتتجلي في:

- إنشاء مؤسسات تخطيط اقليمية دائمة ومستقلة تضم جميع الاختصاصات بما يساير مفهوم التنمية المستدامة والشامل لكل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع، مع اعتبار معيار الكفاءة العلمية أساس اختيار فرق التخطيط؛

- اعتماد منظومة تخطيط(فلسفات وآليات) متكاملة تعتمد على قاعدة رقمية إقليمية واستيعاب المقومات الطبيعية والبشرية الاقليمية وتفاعلاتها؛

- التركيز في التخطيط الإقليمي على البعدين الطبيعي بالمحافظة عليه والتخطيط له بالتزامن مع التنمية والبعد البشري بوضع الإنسان غاية للتخطيط من خلال تنمية بشرية ترتكز على نشر المعرفة وتأمين أسس الحياة الكريمة؛

- بناء الخطط على الامكانات الموجودة فعليا بالإقليم لا المأمولة من مصادر أخرى.

المراجع المعتمدة في البحث:

1-إيدوارد س مايون، ترجمة عبد الغني، التخطيط الاقتصادي، مكتبة المعارف بيروت، 1999.

2-السيد محمد الكيلاني، التخطيط الإقليمي في مصر بعض قضاياه الفكرية ومشاكله التطبيقية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1991

3-الطاهر مصطفي ولد الصالح، محاور للتفكير في إشكالية تهيئة المجال بموريتانيا، جامعة نواكشوط، بدون تاريخ.

4-إسماعيل صبري عبد الله، نظرات في تجربة التخطيط والتنمية في الوطن العربي والعالم الثالث، منشورات مركز دراسة الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 1985.

5-بكري جميل ناصر، التخطيط لاقتصادي، مطبعة العين الحديثة 1986.

6- بيار جورج، معجم المصطلحات الجغرافية، ترجمة فيصل أحمد الطفيلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر بيروت 1994.

7-مختارة عبد الله بن على المرواني، تطور منهجية التخطيط التنموي ومؤسساته تجارب دولية وإقليمية، يناير 2019.

8-جورج-ف - حانيت، إدارة التنمية مفهومها، أهدافها، وسائلها، ترجمة منير لبيب موسى، دار المعارف القاهرة 1986.

9-د. محمد بلقاسم بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999.

10- د. فتحي محمد أبو عيانة، الجغرافية الإقليمية، دار المعارف الإسكندرية 1987.

11-د. شوام بوسامة، مدخل في الاقتصاد العام، دار الغرب للنشر والتوزيع الجزء الثاني، الطبعة الثانية، وهران .2000

12-موسى خميس، مدخل إلى التخطيط، دار الشرق القاهرة 1999.

13-محمد حسن فتح النور: مجالات التخطيط الإقليمي وأساليبه التحليلية، معهد التخطيط القومي القاهرة، 1999.

14-محمد خميس الزوكة، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، دار المعارف الجامعية الإسكندرية 1987.

15-مختار حمزة، دراسات في التنمية الريفية المتكاملة، مطبعة دار التأليف القاهرة 1977م.
16-عاطف علبي، الجغرافيا الاقتصادية، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1983.
17-على الحوات، مبادئ التنمية والتخطيط الاجتماعي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1991.
18- فؤاد محمد الصقار، التخطيط الإقليمي، منشأة المعارف الإسكندرية، 1994.
19- صلاح الدين على الشامي، الجغرافيا دعامة التخطيط، دار المعارف الإسكندرية 1990.
20- صفوح خير، البحث الجغرافي مناهجه وأساليبه، دار المريخ، الرياض، 1990.
21- ستيفن أسربيردسال، جون دبليو فلورن، التنسيق الإقليمي للمواقع في الولايات المتحدة وكندا، ترجمة فيصل زواتي، مركز الكتب الأردني، عمان، 1990.
22-روجر ميشل، تطور الجغرافيا الحديثة، ترجمة محمد السيد ودولة أحمد صادق، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى 1983.
23-خطاري أحمد ولد بيه، دور السياسات المالية في تحقيق التنمية(حالة موريتانيا)، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2001.

24 - Amor Belhadi, repères pour analyse de l'espace, Im. off de la Rep. Tunisienne 1988.
25- Fondation national pour la traduction, Dictionnaire de géographie (français – arabe), Faculté des sciences humaines et sociales, Tunis sans date
26 - Guy Dimeo, géographie social et territoires, Paris Nathan 1998.
27 - J. Beaujeu Garnier Masson - Géographie, Méthode et Perspectives, PARIS 1971.
28- M. Lamotte et Autres, Fondements Rationnels de l'aménagement d'un territoire, PARIS, Masson, 1985.

المواقع:

1- www. ar.m.wikepedia.org
2- abdoullahalmarwani@gmail.com
3- www.merefa2000.com
4- www.uobabylone.edu.iq